

نشرة إعلامية

INFCIRC/779
Date: 7 January 2010

General Distribution
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وردت من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة بخصوص التصريحات التي أدلت بها جمهورية إيران الإسلامية أمام مجلس المحافظين

تلقت الأمانة مذكرة شفوية مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة نقلت فيها نص البيانين اللذين أدلى بهما الممثل المقيم لجمهورية إيران الإسلامية خلال اجتماع مجلس المحافظين المعقود في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، تحت البند ٤ (ج) بشأن "تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٨٣٥ (٢٠٠٨) في جمهورية إيران الإسلامية (الوثيقة GOV/2009/74)".

ويرد طيه نص المذكرة الشفوية، ومرفقاتها بناءً على الطلب الوارد فيها، لإطلاع جميع الدول الأعضاء.

الملحق

باسم الله

البعثة الدائمة
لجمهورية إيران الإسلامية
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)

Heinestr. 19/1/1 A-1020 Vienna/Austria

رقم الهاتف: ٠٩ ٧١ ٢١٤ (٠٠٤٣-١)؛ رقم الفاكس: ٧٣ ٠٩ ٢١٤ (٠٠٤٣-١)؛ البريد الإلكتروني: PM.Iran_IAEA@chello.at

الرقم: 118/2009

٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أطيب تحياتها إلى أمانة الوكالة، ويشرفها أن ترحب بها أن تعمم البيان، الذي أدلى به السفير والممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية خلال اجتماع مجلس المحافظين المعقود في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ تحت البند ٤ (ج) وملاحظاته، بعد اعتماد القرار، على الدول الأعضاء وتنشره باعتباره وثيقة إعلامية ضمن فئة الوثائق INFCIRC، وأن تتيحها للجمهور عبر موقع الوكالة الإلكتروني.

وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذه الفرصة كي تعرب لأمانة الوكالة مجدداً عن أسمى آيات تقديرها.

[ختم]

مكتب العلاقات الخارجية وتنسيق السياسات
عناية: السيد فيلموس تشيرفيني (Vilmos CSERVENY)
مدير،

IAEA, P.O. Box 100

A-1400 Vienna

بيان
من سعادة السيد علي أصغر سلطانيه
الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة
والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا أمام مجلس المحافظين
بشأن تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار
في جمهورية إيران الإسلامية، البند ٤ (ج)
الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيينا، ٢٦-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس،

بداية، أود أن أقدم لكم تهاني الخالصة وأتمنى لكم كل النجاح وأؤكد لكم تعاوني التام معكم. أرجو أن يُدون تقدير حكومة بلدي للدعم القيم الذي قدمته حركة عدم الانحياز كما تم الإعراب عنه من خلال البيان الذي قرأه سعادة سفير مصر.

إن تقرير المدير العام يقر مرة أخرى بالطابع السلمي لأنشطة إيران النووية. وقد استطاعت الوكالة التحقق من عدم تحريف المواد والأنشطة النووية لإيران. وهذا التقرير يثبت بأن جميع مرافق وأنشطة إيران النووية هي تحت الرقابة التامة للوكالة.

ومرة أخرى يتناول مجلس المحافظين مسألة تنفيذ الضمانات في جمهورية إيران الإسلامية بسبب دوافع سياسية من طرف حفنة من البلدان. وتحت ذريعة هذه المسألة، تخطط هذه البلدان لتغيير ولاية الوكالة المتمثلة في الترويج، وهي الركن الرئيسي في النظام الأساسي، إلى نهج حراسي رقابي.

دعوني أطرح سؤالاً بسيطاً. على الرغم من تنفيذ إيران الكامل لمعاهدة عدم الانتشار، كيف يكون الوضع القائم لو أن إيران ليست طرفاً في معاهدة عدم الانتشار؟ ليس فقط أنه من المؤكد أن إيران ما كانت لتواجه هذه التحديات في الوكالة ومجلس الأمن للأمم المتحدة، بل كان سيلتمس منها التعاون النووي من طرف تلك البلدان ذاتها التي وضعت عوائق وفرضت قرارات وعقوبات غير مشروعة.

سيدي الرئيس،

اسمح لي أن استعرض تقرير المدير العام وتسجيل تقييمنا وشواغلنا:

ملاحظات عامة:

١- يحتوي التقرير، على نحو يتناقض مع ولاية الوكالة المنصوص عليها في نظامها الأساسي، تفاصيل تقنية سرية كثيرة مما يثير الكثير من الالتباس لدى مختلف القراء، والدبلوماسيين والجمهور بشكل عام.

٢- يُتوقع من التقرير أن يورد نتائج التحقق. على التقرير أن يُبلغ ببساطة عما إذا استطاع المفتشون الاضطلاع بالتحقق أم لا. وإذا ما تسنى لهم ذلك، فهل نتائجهم متسقة مع الإعلانات أم لا. وليس من اختصاص الأمانة استخدام مقاييس لتعرب على أسفها أو سعادتها، ولكن فقط الإبلاغ عن الحقائق في الميدان.

ملاحظات محددة:

١- **تعليق تطبيق الضمانات:** لم يتم تعليق أنشطة إثراء اليورانيوم وأنشطة مفاعل بحثي يعمل بالماء الثقيل، بما أن ليس ثمة مبرر منطقي وقانوني لتعليق هذه الأنشطة السلمية التي تجري في إطار النظام الأساسي للوكالة ومعاهدة عدم الانتشار وهي تحت رقابة الوكالة. وفي هذا الصدد، يجدر التذكير أن إيران نفذت عملية التعليق لأكثر من سنتين ونصف السنة طواعية، كتدبير غير ملزم قانوناً ولبناء الثقة.

٢- **بروتوكول إضافي:** ليس البروتوكول الإضافي بصك ملزم قانوناً وهو ذو طابع طوعي. وبالتالي، فإن معظم الدول الأعضاء بما فيها إيران لا ينفذ هذا البروتوكول الإضافي. وفي هذا الصدد، يجدر التذكير أن إيران نفذت البروتوكول الإضافي لأكثر من سنتين ونصف السنة طواعية، كتدبير لبناء الثقة.

٣- **البند ٣-١ بصيغته المعدلة من الترتيب الفرعي:** كانت إيران تنفذ طواعية منذ ٢٠٠٣ البند ٣-١ بصيغته المعدلة، ولكن بسبب قرارات مجلس الأمن غير المشروعة ضد الأنشطة النووية السلمية لإيران، تم تعليق تنفيذ البند ٣-١ بصيغته المعدلة. بيد أن، إيران تنفذ حالياً البند ٣-١ من الترتيب الفرعي.

٤- **الدراسات المزعومة:** لم يكن قط في مفهوم إيران والوكالة تصنيف ما يدعى بـ "الدراسات المزعومة" المشار إليها بإيجاز في الجزء الثالث من الوثيقة INFCIRC/711 كمسألة عالقة. وعلاوة على ذلك، فلو كانت تلك الدراسات المزعومة تمثل مسألة عالقة، لوضعت إيران والوكالة شروطاً مفصلة واتفقتا على ذلك لمعالجتها على غرار ما عملتا بخصوص المسائل الست العالقة. وطبقاً لخطة العمل، كان مطلوباً من الوكالة أن تسلّم جميع المستندات إلى إيران، ولم يكن منتظراً من إيران إذن سوى "إبلاغ" الوكالة بتقييمها للموقف". ولم يُتوقع القيام بأية زيارة أو عقد أي اجتماع أو إجراء أية مقابلة شخصية، أو أخذ أية عينات مسحية لمعالجة هذه القضية. وعلى الرغم مما سلف ذكره وانطلاقاً من حسن النوايا وفي إطار التحلي بروح التعاون، تجاوزت إيران نطاق التفاهم السالف الذكر بموافقتها على إجراء مناقشات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتزويد الوكالة بالوثائق الداعمة الضرورية وإبلاغها بتقييمها للموقف. ونفذت جمهورية إيران الإسلامية بشكل كامل المهام المتفق عليها في خطة العمل. وبالنظر إلى ما سلف ذكره، تعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن مسألتها النووية في الوكالة منتهية وأصبحت عادية وبالتالي، ينتظر جداً من الوكالة أن تعلن بأن الضمانات في إيران ستصبح روتينية وفقاً لخطة العمل (الوثيقة INFCIRC/711).

٥- **موقع فوردو:** إيران ملتزمة بالإعلان للوكالة عن وجود مرفق ١٨٠ يوماً قبل إدخال مواد نووية فيه. بيد أن إيران أبلغت الوكالة طواعية ١٨ شهراً قبل إدخال مواد إلى الموقع. وعلاوة على ذلك، قدمت إيران استبيان المعلومات التصميمية، وسمحت بالدخول إلى المرفق من دون قيد، وعقدت اجتماعات وقدمت

معلومات مفصلة، وسمحت بأخذ عينات مسحية وصور مرجعية خلال عملية تفتيش دامت أربعة أيام من ٢٥ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. والأسبوع الماضي، سُمح للمفتشين بالدخول إلى الموقع لإجراء تحقق من المعلومات التصميمية. وقيم رئيس فريق التفتيش مهمتهم بالناجحة ونوّه بتعاون إيران الاستباقي وسماحها بالدخول إلى الموقع من دون قيد، وذلك في نهاية عملية التفتيش وفي أثناء الجلسة الإعلامية التقنية الأسبوع الماضي هنا في فيينا. وأفاد المدير العام بوضوح بأن "الوكالة تؤكد على أن المنشأة مطابقة للمعلومات التصميمية المقدمة من إيران". ويجب أن أذكر بأن وجود هذا المقر في الصميم، كمنشأة إثراء احتياطية وداعمة لنانانز، هو بسبب ما تتعرض له المرافق النووية باستمرار من تهديد بهجوم عسكري، وبناء عليه، فإن الوكالة مطالبة بحماية كل المعلومات المقدمة خلال التفتيش بأقصى درجة من اليقظة والعناية لتفادي أية عواقب أمنية، وهذا ما لم تقم به الوكالة مع الأسف.

سيدي الرئيس،

أرجو أن تمنحوني مزيداً من الوقت من أجل إلقاء بعض الضوء على مسألة توريد الوقود لمفاعل طهران البحثي.

- ١- يتعين على الوكالة تيسير تبادل المعلومات والمواد النووية للأغراض السلمية فيما بين الدول الأعضاء.
- ٢- والدول الأعضاء، لا سيما الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، لديها "تعهد"، وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة، بأن تتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.
- ٣- وطلب الوقود لمفاعل طهران البحثي كان مقدماً من المدير العام في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وهذا المفاعل هو مفاعل ماء بحثي يعمل بالماء الخفيف بقوى ٥ ميغاواط ينتج النظائر المشعة للأغراض الطبية.
- ٤- وخلال الدورة الثالثة والخمسين للمؤتمر العام، أبلغ المدير العام رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية أن روسيا والولايات المتحدة أعربتا عن استعدادهما لتوفير الوقود. وقد تم تسليم بهذا الشأن ورقة من وثيقة غير رسمية. وتقرّح الوثيقة بأن تؤخذ الكمية المعادلة من اليورانيوم للوقود المطلوب من اليورانيوم الضعيف الإثراء المنتج في إيران وتحويله إلى روسيا لزيادة إثرانه. وهذا لا يتماشى مع الممارسة العادية المتمثلة في التسديد والحصول على الوقود في المقابل.
- ٥- غير أنه من أجل إرساء بيئة تعاون تقني وإعطاء فرصة للأطراف المعنية لتصحيح ما بدر منها من سوء سلوك في الماضي، بما في ذلك السياسات التمييزية والكيل بمكيالين، رحبت جمهورية إيران الإسلامية بهذا المقترح، مع إثارة ملاحظاتها الاقتصادية والتجارية. ويُتوقع جداً منهما اغتنام هذه الفرصة وتوريد الوقود لهذا المشروع الإنساني.
- ٦- واستناداً إلى النهج الإيجابي السالف الذكر، شارك فريق خبراء من جمهورية إيران الإسلامية في المفاوضات التي أجريت في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بروح التعاون وبتفويض كامل لإبرام اتفاق عند نجاح المفاوضات. ويجب أن أؤكد من جديد على أن هذه العملية ليس لها أية صلة بما يسمى بمفاوضات ١+٥، بما أنها تعالج مشروعاً تقنياً بحثاً في إطار ولاية الوكالة وليست مسائل سياسية.

- ٧- وعلى الرغم من أن الاجتماع كان بناءً وأن المدير العام بذل قصارى جهده، حيث أنني أقدر ذلك كله، إلا أنه لم يتم تحقيق توافق الآراء.
- ٨- وكما أعلنت بعد الجولة الأولى من المفاوضات، كانت جمهورية إيران الإسلامية مستعدة للمشاركة في الاجتماع الثاني، في أقرب وقت ممكن، بمقاربة إيجابية، مع توقع إدراج شواغلها التقنية والاقتصادية المشروعة، والحصول، على وجه التحديد، على ضمانات وتأكيدات لتوريد الوقود، مع الأخذ في الحسبان ما كان سائداً في الماضي من نقص في الثقة بهذا الشأن. ومع الأسف، لم تُعقد اجتماعات الجولة الثانية بسبب عدم استعداد الأطراف الأخرى.
- ٩- والوقت عامل أساسي، إذ أن الوقود الحالي المتوفر لمفاعل طهران البحثي في سبيله للنفاذ، وأن المستشفيات التي تحصل على المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية، البالغ عددها نحو ٢٠٠ مستشفى، ستواجه صعوبات إنسانية. وبناء على هذا، أمل من أن تعود الوكالة والأطراف المعنية إلى المفاوضات التقنية دون مزيد من التأخير.
- ١٠- وينبغي تقديم ضمانات أكيدة وموضوعية لجمهورية إيران الإسلامية بشأن الحصول على الوقود للمفاعل، وإلا فسوف تنتظر في خيارات أخرى.

سيدي الرئيس،

وفي الختام، يجب أن أسجل بأن جمهورية إيران الإسلامية بصفتها بلداً مسؤولاً لديها سياسة جد واضحة في المجال النووي. فهي تندد بالأسلحة النووية وتدعو إلى "عالم خال من الأسلحة النووية". وتؤكد على الحقوق الثابتة لجميع الدول في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية دون أي تمييز. وينبغي للوكالة وقف، في أسرع وقت، النقاشات المنطوية على دوافع سياسية، مثل النقاشات السياسية المحبطة بشأن الأنشطة النووية السلمية لإيران التي عرضت فعلاً للخطر طابعها التقني وتبادل الثقة والائتمان بين الدول الأعضاء والأمانة.

سيدي الرئيس، السادة المندوبين الموقرين،

أخيراً وليس آخراً، أعرب عن آيات التقدير لسعادة الدكتور البرادعي على ما بذله من جهود خلال ولايته التي دامت ١٢ سنة، وأعرب عن أمنياتي الخالصة بالنجاح للمدير العام الجديد سعادة السيد أمانو في التحديات القادمة. تعلق الدول الأعضاء آمالاً كبيرة في تطوير الركن الأساسي للوكالة المتمثل في التعاون التقني، وإزالة القطبية عن أنشطتها. إذ أن المبدأ الذي يتسم بأعلى درجة من الأهمية بالنسبة لأي موظف مدني دولي هو أن يكون نزيهاً ويقاوم الضغوط السياسية. وأؤكد لسيداتكم تعاون بلدي الكامل.

وأشركم على حسن استماعكم.

بيان من سعادة السيد علي أصغر سلطانيه
السفير والممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة
والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا
بشأن قرار مجلس المحافظين - ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس،

بداية، أود أن أعرب عما تشعر به جمهورية إيران الإسلامية من قلق عميق وخيبة أمل حيال اعتماد قرار متسرع وغير مبرر فرضته حفنة من الأعضاء على مجلس المحافظين. إن المقاومة التاريخية التي قام بها كل من كوبا وماليزيا وفنزويلا وأفغانستان والبرازيل ومصر وباكستان وجنوب أفريقيا وتركيا بالتصويت ضد القرار أو عدم دعمه يؤكد التزام هذه البلدان بالمبادئ العميقة لحركة عدم الانحياز بالإضافة إلى روح ورسالة نظام الوكالة الأساسي.

سيدي الرئيس،

يشير القرار إلى مسائل من قبيل التعليق، والبروتوكول الإضافي، والبند ٣-١ بصيغته المعدلة، وما يسمى بالدراسات المزعومة التي تم شرحها بشكل كامل خلال عدة اجتماعات بما في ذلك الدورة الحالية، وبالتالي أمتنع عن الاستفاضة في هذا الصدد نظراً لضيق الوقت.

سيدي الرئيس، السادة المندوبين الموقرين،

إن هذا القرار يكتسي طابعاً سياسياً بالتمام ويفتقر إلى أي أساس قانوني وفني. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من عدم وجود أي التزام قانوني، فإن جمهورية إيران الإسلامية أثبتت، كما في السابق، حسن نيتها وقررت الإعلان للوكالة عن منشأة فوردو للإثراء ١٨ شهراً قبل الموعد النهائي المنصوص عليه في اتفاق الضمانات الشاملة لإيران. ويجب أن أذكر أنه استجابة لطلب المدير العام للوكالة خلال زيارته لإيران، وبعد دعوة رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، وافقت حكومة بلدي على تقديم استبيان المعلومات التصميمية إلى الوكالة بشأن مرفق فوردو، من أجل إتاحة التفتيش وسمحت للمفتشين بالدخول من دون قيد. ونتائج التفتيش مشمولة في تقرير المدير العام الحالي، وتفيد بشكل واضح جداً أن نتائج المفتشين متسقة مع الإعلان الذي قدمته إيران.

والآن المجتمع الدولي مدعو إلى أن يحكم عما إذا كان ينبغي أن تكون نتيجة هذا التعاون الكبير هي إصدار قرار ضد إيران! فهل هذه البوادر مفيدة أم مهدمة؟ هي بكل تأكيد مهدمة. فهي تخرب البيئة التعاونية الحالية.

ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من هذه التطورات المنطوية على دوافع سياسية؟ إن الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، وتنفيذ التزامات المعاهدة والتعاون حتى أكثر مما هو مطلوب يقابل بضغوط وقرارات وعقوبات والتهديد بشن هجمات عسكرية، بينما الذي يعزف عن الانضمام إلى المعاهدة يستفيد من بيئة فيها حرية تامة لا

تخضع للتفتيش والمراقبة والتدابير العقابية، والمدهش أكثر هو أنه من يكتسب الأسلحة النووية ويطورها يُكافأ؟
فيا لها من حالة تمييزية مخجلة، تلك الحالة التي نواجه هنا؟ والمخجل أكثر هو سكوت أولئك الذين يدعون إلى
السلام والعدالة في العالم!

سيدي الرئيس،

يبدو أن تجارب الماضي في الوكالة يجري تجاهلها بتعمد. وعليه، أعتبر أنه من الملائم التذكير بأن النتيجة
الفورية للتصرف غير المبرر وغير المشروع من قبل حفنة من الدول بإحالة المسألة النووية لإيران إلى مجلس
الأمن للأمم المتحدة هي اتخاذ البرلمان الإيراني قرار بتوكيل الحكومة بتعليق التعاون الطوعي من طرف
جمهورية إيران الإسلامية مع الوكالة في بعض المجالات مثل تنفيذ البروتوكول الإضافي والبند ٣-١ بصيغته
المعدلة.

ليس فقط أن اعتماد مثل هذا القرار غير مجدٍ في تحسين الوضع الراهن، بل يعرض البيئة المواتية للخطر وهي
ذات أهمية حيوية لإنجاح مفاوضات جنيف وفيينا المتوقع منها أن تفضي إلى تفاهم مشترك. وهذا الإجراء يلقي
بشكوك كبيرة بشأن الإرادة السياسية الحاسمة والنوايا الحسنة للأطراف الأخرى في متابعة مسار التفاعل
ومواصلة مفاوضات جنيف وفيينا.

سيدي الرئيس،

في الختام، أكرر من جديد بأن أمة إيران العظيمة لن تخضع أبداً للضغوط والترهيب بشأن حقها غير القابل
للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. إن المعرفة ميراث للإنسانية ولا يحق لأي كان أن يمنع أية
أمة من الاستفادة منها.

وبالتالي، فليس لدى جمهورية إيران الإسلامية أي خيار غير تحقيق التطلعات الشرعية لشعبها باستدامة
الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك أنشطة الإثراء. وليس بمقدور قرارات مجلس المحافظين ولا
قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة التي ليس لها أساس قانوني، وأخيراً وليس آخراً، ولا العقوبات ولا التهديد
بشن هجمات عسكرية، أن توقف الأنشطة النووية السلمية لإيران ولو لثانية.

وشكراً لكم.